الأمم المتحدة S/2017/801

مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

أولاً – مقدّمة

١ – هذا التقرير هو التقريرُ النهائي عن تنفيذ ولايةِ بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي تنتهي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى تغطية التطوراتِ الرئيسية المستجدة خلال فترة التسعين يوماً الأخيرة المشمولة به والممتدة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، يستعرض التقرير الأنشطة المنفَّذة طوال فترة ولاية البعثة. ويغطّي التقرير أيضا الأعمالَ المؤقتة التي اضطلعت بها البعثة تمهيدا لبعثة التحقُّق المقبلة، حسبما طلبه المجلس في قراره ٢٣٦٦ (٢٠١٧).

ثانياً – التطورات الرئيسية

٢ – شهدت هذه الفترة، بشكل أساسي، تتويج عملية وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال العدائية، وعملية إلقاء السلاح التي بدأت منذ التوقيعَ على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم قبل عشرة أشهر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتحوُّلَ القوات المسلَّحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من تنظيم عسكري إلى حزب سياسيٍّ جديد. وشهدت هذه الفترة أيضاً بدايةَ مرحلة إعادة إدماج الأفراد السابقين في القوات المسلّحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

٣ – وتحوُّل القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى القوة الشعبية الثورية البديلة يعني انتقالَ هذه القوات إلى الحياة المدنية. وقد شارك أكثر من ٢٠٠ ١ مندوب عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في المؤتمر التأسيسي، الذي انعقد في بوغوتا في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر. وعُيّن قائد هذه القوات، رودريغو لوندونيو، المعروف أيضا باسم تيموليون خيمينيز، رئيساً للحزب الجديد، وجرى انتخاب مجلس سياسي وطني مؤلف من ١٥ عضواً. وأعرب الأعضاء عن استعدادهم، في سياق الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في عام ٢٠١٨، للانضمام إلى حكومةٍ ائتلافية تدعم تنفيذ الاتفاق النهائي.

٤ – واتخذت خطوة أخرى باتجاه إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في ١٥ آب/أغسطس، حينما قدّمت هذه الجماعة جرداً نهائياً لممتلكاتها وأصولها، على نحو ما يقتضيه الاتفاق النهائي. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أنشأت الحكومة لجنةً انتقالية مشتركة بين الوزارات

280917 280917 17-16445 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لاستعراض الجرد والإشراف على إدارته. وسيُعيَّن أعضاءٌ من القوة الشعبية الثورية البديلة للتأكّد من تسليم البنود المدرجة في قائمة الجرد والمقرر استخدامها، بموجب الاتفاق النهائي، لتقديم التعويضاتٍ لضحايا النزاع المسلح.

التشريعات الرئيسية المعتمَدة في إطار إجراءات ''المسار السريع''

٥ - بحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانالكونغرس قد اعتمد ثلاثة قوانين هامة تتعلّق بتنفيذ السلام، أحدها لا يزال قيد المطابقة في حين لا تزال سبعة مشاريع قوانين قيد النظر. وقد سُنَّت هذه القوانين في إطار ما يسمى إجراءات ''المسار السريع'' التي تتيح التعجيل بالحصول على موافقة الكونغرس، والتي تنتهي مهلة العمل بها في نهاية عام ٢٠١٧. وفي ٩ آب/أغسطس، اعتمد الكونغرس تشريعا يتصل بإنشاء مديرية فرعية للوحدة الوطنية للحماية، من أجل توفير الأمن للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية- الجيش الشعبي ولأعضاء الحزب السياسي الذي خَلَفها، وذلك في إطار خطة حماية مشتركة مع الشرطة الوطنية. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أقر مجلس النواب تشريعا وأخيراً، وفي ١٥ آب/أغسطس، اعتمد الكونغرس إصلاحات تتعلق بالنظام الوطني لرسوم الامتياز وتقضي بتخصيص نسبة سبعة في المائة من مجموع رسوم الامتياز، التي تقوم الحكومات المحلية بجبايتها من الامتيازات الممنوحة لاستغلال الموارد الطبيعية، لدعم تنفيذ الاتفاق النهائي خلال السنوات العشرين المقبلة. وأخيرا، في ٢٨ آب/أغسطس، اعتمد مجلس النواب تشريعا يتعلق باحتكار القوة تضمّن فرض حظر دستوري على الجماعات المدنية المسلحة غير القانونية بجميع أنواعها. وستتم الآن المطابقة بين القانون والصيغة التي سبق أن اعتمدها مجلس الشيوخ.

٦ - وتترتب على مشاريع قوانين أخرى لا تزال قيد نظر الكونغرس، آثار على الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستُعقد في عام ٢٠١٨، ومنها مشروع قانون بشأن الإصلاح السياسي ومشروع قانون ينظّم إنشاء ١٦ دائرةً انتخابية انتقالية خاصة للسلام لانتخاب ممثّلين عن شرائح المجتمع وهيئات المجتمع المدني في المناطق المتضرّرة من النزاع.

٧ - وحالياً، يجري النظر في القانون التشريعي المتعلّق بإنشاء ولاية قضائية خاصة من أجل السلام للبت في الجرائم المرتكَبة أثناء النزاع المسلح. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعرب المدعي العام علناً عن مخاوفه من أن عمل تلك الولاية، التي سيكون لها دور في عملية إعادة الإدماج، قد لا يبدأ قبل نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٨، وذلك بسبب حالات التأخير.

٨ - وأخيراً، لا تزال أربعة تشريعات تتعلق بمختلف أبعاد التنمية الريفية وحيازة الأراضي معروضة على الكونغرس للنظر فيها. وهي تتعلق بإنشاءِ نظام متعدّد الأغراض لتسجيل الأراضي في المناطق الريفية والحصول على الأراضي داخل محميات الغابات؛ وإنشاءِ نظام وطني للابتكار في مجالَي الزراعة ومصائد الأسماك؛ وتنظيم استصلاح الأراضي؛ وبرنامج حكومي يقدّم الدعم في ما يتعلّق بإنتاجية الأراضي والبنى التحتية الخاصة بها.

٩ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أصدر الرئيس المرسومَ الأخير من أصل ثلاثة مراسيم تنص على منح العفوٍ لما مجموعه ٦ ٠٠٥ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين انتهوا من إلقاء سلاحهم وتم اعتمداهم لدى مفوضية السلام الكولومبية.

لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقُّق منه

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه العملَ على التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق النهائي. وعقب إبرام اتفاق خريطة الطريق في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧، تعين إجراء تعديلات طفيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قرّر طرفا الاتفاق، في جملة أمور، أن تتأجّل، لمدة أسبوعين أي لغاية ١٥ آب/أغسطس، عمليةُ تحويل المناطق والنقاط التي سيتمّ فيها إلقاء السلاح إلى مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج يبدأ فيها المقاتلون السابقون عملية إعادة إدماجهم. وفي ٢٩ آب/أغسطس، عيّنت الحكومة ممثلَين جديدَين عنها في اللجنة، هما وزير الداخلية غييرمو ريفيرا والمفوض السامي للسلام المعيَّن حديثاً، رودريغو ريفيرا سالازار. وقد خلف هذا الأخير سيرخيو خاراميّو الذي أدّى دوراً محوريا في عملية السلام منذ بدء المفاوضات مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

١١ - وتم تأسيس المنتدى الخاص الرفيع المستوى للمرأة في ٢٩ تموز/يوليه، الذي يهدف، بالتعاون مع المنتدى الخاص الرفيع المستوى للمجموعات العرقية المنشأ في ١٥ آذار/مارس، إلى أداء دورِ محاورٍ ومستشارٍ للجنة في ما يتعلّق بإدراج وجهات نظر ومساهمات النساء وأفراد المجموعات العرقية في عملية تحقيق السلام. وقد دعت هاتان الهيئتان بقوة إلى زيادة التعاون مع اللجنة للوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق النهائي.

اتفاق على وقف ثنائي ومؤقت لإطلاق النار بين كومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني

١٢ - في ٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، في إطار محادثات السلام التي عُقدت في كيتو أنهما اتفقا على وقفٍ ثنائي ومؤقت لإطلاق النار يكون ساري المفعول من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وكذلك على عدة تدابير إنسانية. وجاء هذا الإعلان قبَيل الزيارة التي قام بها البابا فرانسيس إلى كولومبيا في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر والذي دعا فيها إلى تحقيق المصالحة في ما بين جميع أبناء كولومبيا. وأعلن الطرفان أيضاً عن إنشاء آليةٍ للرصد والتحقّق يشارك فيها كلّ من الحكومة وجيش التحرير الوطني والأمم المتحدة والكنيسة الكاثوليكية. وما برح الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا يجري مشاوراتٍ مع الطرفين بشأن الطرق التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تدعم هذه العملية، والتي سيقوم الأمين العام على أساسها بتقديم توصياتٍ إلى المكتب في أقرب وقت ممكن لينظر فيها.

ثالثاً - مهام البعثة

ألف - الأنشطة المتصلة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وتنسيق آلية الرصد والتحقُّق

١٣ - طوال فترة ولاية البعثة، أثبتت الآلية الثُلاثية للرصد والتحقُّق المؤلّفة من مراقبين تابعين للأمم المتحدة وحكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أنها أداةٌ قيمة لبناء الثقة على جميع المستويات. وركّزت البعثة، بوصفها الجهة المنسِّقة للآلية، مسؤولياتها في مجال الرصد على المناطق والنقاط المذكورة أعلاه والمناطق الأمنية والمناطق المحيطة بها التي تنتشر فيها القوات المسلحة.

١٤ - ومنذ بدء أنشطتها، تلقّت آلية الرصد والتحقق ما مجموعه ٤٩١ طلباً للتحقُّق من حوادث، وقد تم التحقّق من ٤٧٣ من هذه الحوادث. ومن الحوادث التي تم التحقُّق منها، اعتُبر أن ٣٣١ حادثا يقع خارج نطاق ولاية الآلية في حين شملت الحوادث المتبقية البالغ عددها ١٤٢ حادثا حالات عدم امتثال لبروتوكولَي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، بسبب سوء التفسير أو عدم التنسيق، و ٥٤ انتهاكاً بسيطاً، و ١٠ انتهاكاتٍ جسيمةً . واتصل معظم الانتهاكات بتحركات أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وبعمليات توغّل قوات الأمن العام في المناطق الأمنية للمناطق أو النقاط، ومخالفات تتعلّق بالضوابط الأمنية المفروضة على الوصول إلى المناطق والنقاط. ولم تسجل أي انتهاكات خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - عملية إلقاء السلاح

عملية إلقاء الأسلحة الفردية

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة عملية منح الشهادات لكل من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين ألقوا سلاحهم في المناطق والنقاط. وكان منح هذه الشهادات الفردية عنصرا رئيسياً من العملية التي مكنت أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من إتمام انتقالهم نحو الشرعية والمشاركة بشكل كامل في مرحلة إعادة الإدماج. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنجزت عملية تخزين الأسلحة، التي جلبها إلى المعسكرات أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في حاويات البعثة.

١٦ - وفي الفترة من ١ إلى ٢٨ تموز/يوليه، دُمر كل العتاد غير المستقر في المناطق والنقاط، وحُرقت جميع الذخيرة التي تم جمعها. وتم توزيع أشرطة فيديو تتضمن إرشادات وتوجيهات تقنية على المراقبين في مواقع الأفرقة المحلية لضمان تنفيذ هذه الخطوات بأمان وفعالية.

١٧ - وفي الفترة بين ٣١ تموز/يوليه و ١٥ أغسطس/آب، أزيلت الحاويات من المعسكرات الـ ٢٦ جميعها من خلال سلسلة من العمليات البرية والجوية - البرية، ونُقلت إلى مستودع مركزي خارج بوغوتا. وتولّت قوافل نقلَ الحاويات تحت حراسة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة.

١٨ - و في ١٥ آب/أغسطس، اختُتِمت هذه العملية بإزالة الحاويات الموجودة في معسكر بوندورس (مقاطعة لا غواخيرا) ومثّل ذلك مناسبة لإقامة احتفال حضره الرئيس خوان مانويل سانتوس وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وكان هذا الحدث بداية عملية تحويل كل من المناطق والنقاط إلى مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وبالتالي، بات المقاتلون السابقون يتمتعون بحرية الدخول إلى معسكراتهم والخروج منها.

١٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس، شرعت البعثة في تعطيل جميع الأسلحة في المستودع المركزي.

التحقق من التخلص من مخابئ الأسلحة

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسارعت وتيرة عمليات التحقق من التخلص من مخابئ الأسلحة مع اقتراب الموعد النهائي في ١ أيلول/سبتمبر. وقد نفّذت البعثة تلك العمليات مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وبمساعدة لوجستية وأمنية من القوات المسلحة والشرطة.

وفي ٣١ آب/أغسطس، وبناء على طلب لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، تم تمديد المهلة النهائية لمدة أسبوعين إضافيين، أي حتى ١٥ أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك التاريخ، تولت القوات المسلحة الكولومبية مسؤولية التخلص من المخابئ المتبقية، بدعم من أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

٢١ – ووقع حادثان أمنيان خلال عمليات التحقق من التخلص من مخابئ الأسلحة. ففي ٦ آب/أغسطس، في منطقة إلبيدريغال، مقاطعة كاوكا، أسفر هجوم يُزعَم ارتكابه على يد منشقّين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، عن جرح أحد أفراد حرس الشرطة. وفي ١٤ آب/أغسطس، قُتل أحد أفراد القوات المسلحة عندما داس على لغم أرضي بينما كانت وحدته تؤمّن المحيطَ الذي ستنفَّذ ضمنه عملية التحقق من التخلص من مخابئ الأسلحة في بلدية نوفيتا، مقاطعة تشوكو.

٢٢ – وخلال فترة ولاية البعثة، قدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الكولومبي معلومات عن أكثر من ١ ٠٠٠ مخبأ للأسلحة. ومع إنجاز العمليات في ١٥ أيلول/ سبتمبر، كانت البعثة قد نفّذت ما مجموعه ١٨٢ عملية، بالتنسيق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الكولومبي، لإزالة الأسلحة وتدمير المتفجرات الموجودة في ٧٥٠ مخبأ للأسلحة.

٢٣– وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغت البعثة حكومة كولومبيا بإنجاز أنشطتها المتصلة بإلقاء أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الكولومبي سلاحهم، بما في ذلك التخلص من الأسلحة التي تم جمعها في المناطق والنقاط والعتاد الذي تم إخراجه من مخابئ الأسلحة وجميع العتاد غير المستقر. وفي سياق عملية إلقاء الأسلحة، جمعت البعثة ما مجموعه ٩٩٤ ٨ قطعة سلاح، و ٨٦٢ ٧٦٥ ١ طلقة ذخيرة، و ٢٥٥ ٣٨ كيلوغراماً من المتفجرات، و ٠١٥ ١١ قنبلة يدوية، و ٥٢٨ ٣ لغماً مضاداً للأفراد، و ٢٨٨ ٤٦ كبسولة تفجير كهربائية، و ٣٧٠ ٤ قذيفة مدفع هاون، و ٩١١ ٥١ متراً من أنابيب وصمامات التفجير.

جيم – رصد توفير السلع والخدمات لمعسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي

٢٤ – طلب الطرفان أن تقوم آلية الرصد والتحقق بتقييم التقدم المحرز في إنشاء معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وفي توفير الدعم اللوجستي والرعاية الصحية. وقامت الآلية أيضاً بدعم وتيسير تنفيذ بعض أنشطة إعادة الإدماج التي تقودها الكيانات الخاصة والعامة في المناطق والنقاط، بما في ذلك مبادرات التدريب في إطار دائرة التدريب المهني الوطنية، وإصدار وثائق الهوية من السجل الوطني، والأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها الجامعات والمنظمات غير الحكومية.

٢٥ – وواصلت الآلية رصد عمليات إيصال الإمدادات إلى معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بما في ذلك الغذاء والملبس ومواد النظافة الصحية ومنتجات التنظيف. وقد لوحظت تحسينات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما فيما يتعلق بإمدادات الأغذية. ويستمر تعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية تمشيا مع الاتفاقات المتعلقة بشراء الأغذية من المنتجين المحليين. وفي بعض الحالات، تم شراء الأغذية من منتجيها في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي نتيجة للنجاح الذي حققه أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في تنفيذ

بعض المشاريع الإنتاجية والزراعية في المعسكرات. وقد مددت فترة توفير الحكومة للأغذية والمنتجات الأخرى حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وتوفير الرعاية الصحية حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر. وإن توفير الرعاية الصحية على مستوى المعسكرات لا يزال يتأثر من انعدام القدرة على التعامل مع الحالات الخطيرة والمزمنة بشكل أكبر.

دال – تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك الجماعات النسائية

٢٦ – تواصلت البعثة، طوال فترة ولايتها، بشكل قوي ومتسق مع المجموعات النسائية على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي، وعملت على نحو وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن القضايا الجنسانية. وعملت البعثة أيضا مع الآلية لضمان اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في أنشطة الآلية. وفي إطار التوجيه الجنساني للآلية، أنشئت أفرقة ثلاثية تُعنى بالشؤون الجنسانية في المكاتب الإقليمية ومواقع الأفرقة المحلية. وتعمل هذه الأفرقة مع السكان المدنيين بشأن القضايا الجنسانية وتيسر تعاملهم مع الآلية.

٢٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الحوار المستمر مع ممثلات عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والمنتدى الخاص الرفيع المستوى للمرأة الذي يدعم لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والشبكات النسائية الأخرى، مدخلاتٍ هامة من أجل التخطيط لبعثة التحقق، وتوصياتٍ بشأن أفضل السبل لإدراج نهج جنساني في مهام التحقق.

هاء – الأنشطة المتصلة بمهام الاتصال والتنسيق

٢٨ – عملت البعثة، طوال فترة ولايتها، بصورة مستمرة مع طائفة واسعة من النظراء، بما في ذلك السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع الدولي، وكذلك منظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية وممثلي المجموعات العرقية والزعماء الدينيين والأكاديميين.

٢٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة أنشطتها في مجال الاتصال والتواصل على تنظيم جلسات إحاطة وتبادل للمعلومات بشأن إنجاز ولايتها، وتطور عملية السلام وولاية بعثة التحقق الجديدة، فضلا عن المنظورات المختلفة المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وقد أبرزت منظمات المجتمع المدني شواغلها إزاء التهديدات الموجهة ضد قادة المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وأعرب ممثلو القطاع الخاص عن اهتمامهم بالتعاون مع الحكومة دعما لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وشدد المنتدى الخاص الرفيع المستوى للمجموعات العرقية على أهمية اعتماد منظور يراعي اعتبارات المجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وإعادة الإدماج والمصالحة.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٣٠ – على الرغم من أن البعثة لم تكن مدمجة مع فريق الأمم المتحدة القطري، فقد سجل مستوى تنسيق جيد جدا طوال فترة ولاية البعثة. وخلال مرحلة بدء عملها، اعتمدت البعثة على القدرات المتوفرة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمادا كبيرا من أجل القيام بأنشطة الشراء باسم البعثة، في إطار ترتيبات تعاون تتماشى مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ووفر البرنامج الإنمائي أماكن

مؤقتة للمكاتب لعدة أشهر ريثما يتم تحديد مقر البعثة في بوغوتا. كما استفادت البعثة من قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتوفرة في بوغوتا من أجل تيسير تقديم خدمات السفر. وعندما بدأ توسيع نطاق البعثة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، قدم نظراء الفريق القطري دعما قيّما في مجال اللوجستيات والخبرة الفنية والتواصل مع الجهات الفاعلة المحلية. وفيما تمر بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بمراحل الانتقال إلى بعثة التحقق، يجري التنسيق بشكل منتظم مع الفريق القطري على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي، بما في ذلك من خلال المشاركة في أفرقة التنسيق المحلية التي أنشأها الفريق القطري.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتركت البعثة أيضا مع مكتب المنسق المقيم في قيادة عملية تخطيط متكاملة أفضت إلى إصدار التوصيات المتعلقة ببعثة التحقق الجديدة (انظر S/2017/745). ونتيجة لعملية التخطيط هذه، أنشئ فريق أساسي من أجل كفالة اتباع نهج منسق في المجالات ذات الاهتمام المشترك (أي إدارة المعلومات والتنسيق المحلي وتحليل المخاطر)، فضلا عن فريقين عاملين مشتركين بين البعثة والفريق القطري يركزان على جانبي ولاية بعثة التحقق الجديدة، وهما إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وتقوم البعثة والفريق القطري حاليا ببذل جهود من أجل اشتراك مكاتب بعثة التحقق في موقع واحد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حيثما أمكن، بغية زيادة الكفاءة.

٣٢ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، بناء على طلب رسمي من الرئيس خوان مانويل سانتوس، أعلن الأمين العام أن كولومبيا مؤهلة للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام، الذي سوف يوفر فرص تمويل على مدى الأشهر الثمانية عشرة المقبلة من أجل تدخلات تحقيق الاستقرار الشامل في المناطق المتضررة من النزاع، وتقديم الدعم إلى ضحايا التشرد القسري، والاندماج السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين.

رابعا - أنشطة التحقق المؤقتة المنفذة عملا بالقرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)

٣٣ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، بدأت البعثة في ١٠ تموز/يوليه أعمال التحقق من الالتزامات المتعلقة بإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتقديم الضمانات الأمنية إلى الجماعة والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، التي ستكون محور تركيز عمل بعثة التحقق الذي سيبدأ في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وقد قامت مقار البعثة الإقليمية التسعة ومقارها المحلية الستة والعشرون الحالية بوضع هذه الأنشطة.

ألف - الضمانات الأمنية

٣٤ - قبل بدء أنشطة التحقق الأولية في ١٠ تموز/يوليه، تمت في إطار الالتزام بإنشاء نظام أمني متكامل إقامة الهياكل الوطنية التالية: إنشاء اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بمشاركة أعضاء من الحكومة وأفراد من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ واعتماد تشريع في ٢٣ شباط/فبراير لإنشاء وحدة وطنية للحماية من أجل توفير الأمن لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ وإنشاء المديرية الفرعية للوحدة الوطنية للحماية وفيلق الأمن والحماية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان ٢١٠ أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد

أنهوا التدريب الإلزامي للانضمام إلى الوحدة الوطنية للحماية التي ستضم ما أقصاه ٢٠٠ ١ فرد من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، إضافة إلى أفراد من الشرطة الوطنية.

٣٥ – ومن مجالات التركيز الرئيسية في الجهود المبذولة في الفترة التي تلت ١٠ تموز/يوليه تعزيز نشر الشرطية الكولومبية والقوات المسلحة حول ٢٦ منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، حيث يعيش معظم المقاتلين السابقين، وفي المجتمعات المحلية المجاورة. وبدأت عملية إعادة تشكيل الوجود الأمني للدولة في ١٥ آب/أغسطس عند الانتهاء من إزالة الأسلحة من المناطق والنقاط البالغ عددها ٢٦ منطقة ونقطة.

٣٦ – وفيما يتعلق بالشرطة، أنشأت الوحدة الأساسية لشرطة الخيالة الريفية مراكز ثابتة في جميع المناطق الاقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغة ٢٦ منطقة، بمتوسط ٣٣ شرطيا في كل من تلك المواقع. ولدى جميع المراكز موظفة واحدة على الأقل مسؤولة عن القضايا الجنسانية والعنف الجنساني. وتتشاور الوحدة أيضا مع المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية بشأن إنشاء مراكز شرطة تقدم الرعاية الفورية بالقرب من كل منطقة اقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الشرطة في تنفيذ برنامج ''مجتمعات محلية تنعم بالأمن وتعيش في سلام'' الذي يرمي إلى تعزيز الثقة وإقامة الحوار مع المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية والمقاتلين السابقين.

٣٧ – وفيما يتعلق بالوجود العسكري، تتمركز كتائب العمليات البرية بالقرب من جميع المناطق الاقليمية الست والعشرين. ويتواجد ما متوسطه ٣٥٠ جنديا في كل موقع، تمشيا مع البارامترات المعلنة في إطار خطة ''Victoria''، وهي العملية الرئيسية التي تضطلع بها وزارة الدفاع لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وبالنظر إلى اقتراب موعد انتهاء عمل آلية التحقق والرصد، وضعت القوات المسلحة مفهوما مشتركا بين المؤسسات، يعرف باسم ''الخيام الزرقاء'' (*Carpa Azul*)، يسعى إلى جمع كيانات الأمن العام تحت سقف واحد على الصعيد المحلي وتحسين التنسيق مع المجتمعات المحلية والسلطات المدنية والمقاتلين السابقين، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية. وقد تحققت البعثة من أن آليات التنسيق هذه قد بدأت أنشطتها في عدة مناطق إقليمية في مقاطعات أنتيوكيا وسيزار وغوافياري وميتا. ولم يتم بعد تنفيذ مفهوم ''الخيام الزرقاء'' في باقي المناطق.

٣٨ – واتسمت استجابة كل من المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين لعمليات النشر هذه بالإيجابية، شأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى إقامة قنوات منتظمة للحوار. وفي الوقت نفسه، فإن المجتمعات المحلية قد أوضحت أن تصورها للأمن لا يشمل الحماية فحسب، بل الخدمات الاجتماعية الأساسية أيضا، التي تعتبرها تكملة ضرورية للإجراءات التي تتخذها قوات الأمن.

٣٩ – وفيما يتعلق بالالتزامات الأخرى المتعلقة بالأمن في إطار الاتفاق النهائي، اضطلعت اللجنة الفرعية التابعة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنشطة ركزت فيها على المجالات التالية: وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل اللجنة وأنظمتها الداخلية؛ وتحليل نمط الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين؛ ووضع تحديد أفضل للنهج الذي تتبعه إزاء الجماعات الإجرامية، ولا سيما تلك التي خلفت الجماعات شبه العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفرعية تواصلت مع المجتمع المدني خلال هذه العملية.

٤٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، دعت اللجنة المسؤولة عن اختيار مدير وحدة التحقيقات الخاصة في إطار مكتب المدعي العام إلى تقديم طلبات لشغل تلك الوظيفة. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ثلاثة مرشحين لنظر المدعي العام. والغرض من هذه وحدة التحقيقات الخاصة القيام بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تفكيك التنظيمات المسؤولة عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية والسياسية وتلك المشاركة في تنفيذ عملية السلام.

٤١ - وفي حزيران/يونيه، أنشئ فيلق لنخبة الشرطة ليعمل مع وحدة التحقيقات الخاصة بوصفهما أولى الجهات المستجيبة للحوادث الإجرامية المشمولة بالاتفاق النهائي. وهذا الفيلق، الذي تفيد التقارير بأنه يضم حاليا ١ ٠٨٨ فردا، قد ركز حتى الآن على مكافحة تنظيم كارتل الخليج الإجرامي، ودعم التحقيقات في حالات الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين.

٤٢ - وتواصل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية رصد وفحص الادعاءات المتعلقة بالاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. ويتطلب استمرار وجود مثل هذه الحالات أن تتخذ مؤسسات الدولة إجراءات سريعة وفعالة لتحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الاعتداءات ومعاقبتهم، فضلا عن إجراء تحليل دقيق لتحديد الأسباب الكامنة وراء العنف وأثره على المجتمعات المحلية وعلى مشاركتها في الحياة السياسية.

٤٣ - وبالمثل، تلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من مكتب المدعي العام والشرطة ومنظمات حقوق الإنسان تقاريرَ عن ثماني حالات قتل تتعلق بأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأقاربهم (سبعة أعضاء سابقين وأحد الأقارب). وبالعودة إلى ماض أبعد، فمنذ دخول الأفراد السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى المناطق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلقت البعثة تقارير من الكيانات المذكورة أعلاه عن ٢٥ حالة قتل أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، اتصلت ١٣ حالة منها بمقاتلين و ١٢ حالة بأقاربهم. ومن أولئك المقاتلين الـ ١٣، كان خمسة قد تلقوا العفو مؤخرا، وخمسة يعيشون داخل المناطق، وثلاثة يعيشون خارج هذه المناطق. وتنتمي أغلبية هؤلاء الأفراد السابقين (ثمانية) إلى هياكل الميليشيات التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت جميع الحالات قيد التحقيق، وثلاث أسفرت عن إلقاء القبض على المشتبه فيهم، وهم في انتظار المحاكمة. وفي إحدى الحالات، أدين الجاني من خلال الولاية القضائية الخاصة للشعوب الأصلية. ولكن معظم الجناة لم يُقبض عليهم، وما زال يتعين تحديد الدوافع وراء معظم تلك الجرائم.

٤٤ - ويبدو أن التهديدات التي يتعرض لها أمن المجتمعات المحلية والمنظمات والمقاتلين السابقين تأتي أساسا من استمرار وجود الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ومن آثار الأنشطة الاقتصادية غير القانونية. وعلى الرغم من عدم تحديد أي تهديد مباشر للمقاتلين السابقين من قبل هذه الجماعات في معظم المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، فإن الكيانات الأمنية قلقة بشأن المخاطر التي قد تشكلها هذه الجماعات عندما يتم إحراز مزيد من التقدم في عملية إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا سيما أن تلك الجماعات قد ترى في الأنشطة السياسية والاجتماعية تهديدا لها. وفي هذا السياق، نفذت في ٢٠ من الـ ٢٦ منطقة إقليمية عملية انطوت على تقييمات للمخاطر الجماعية التي يتعرض لها المقاتلون السابقون، وتحديد للحالات الفردية العالية الخطورة، وتقديم توصيات تتعلق بترتيبات الحماية.

باء – تسوية الوضع القانوني

٤٥ – من الشروط الأساسية لإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي تسوية وضعهم القانوني. وعلى النحو المبين في اتفاق خريطة الطريق المبرم في ٢٩ أيار/مايو، فقد اتفق الطرفان، في إطار الجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، على ضرورة أن تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لتضمن، عند إنجاز عملية إلقاء السلاح، إطلاق سراح جميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي المعتقلين في السجون أو الإفراج المشروط عنهم، وهي مسؤولية تقع على عاتق السلطة القضائية، ومنح العفو لجميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الموجودين في المناطق والنقاط وإلغاء أوامر الاعتقال الصادرة بحقهم. وقد ثبت أن تحقيق ذلك أصعب مما كان متوقعا في بادئ الأمر.

٤٦ – وعقب اجتماعات عقدت مع الجهات الفاعلة السياسية والقضائية لمناقشة السبل الممكنة لتيسير الامتثال السريع لتلك الالتزامات، أصدرت البعثة في ١٣ تموز/يوليه بيانا عاما أعربت فيه عن قلقها إزاء استمرار سجن أفراد من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي رغم اعتماد قانون العفو العام (القانون رقم ١٨٢٠ لعام ٢٠١٦) والمراسيم ذات الصلة. وبالتعاون مع الطرفين، شرعت البعثة كذلك في التحقق بشكل نشط من الامتثال للالتزامات.

٤٧ – ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة، ينبغي تسليط الضوء على ما يلي: المرسوم ١٢٥٢ لعام ٢٠١٧ بشأن تيسير وتسريع القرارات القضائية في تطبيق قانون العفو العام؛ والمرسوم ٢٨٥ لعام ٢٠١٧ الذي يعين ٧٠٩ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ''دعاة سلام'' قادرين على الاضطلاع بمهام تتعلق بالسلام خارج السجن رغم الإجراءات القضائية المتخذة بحقهم بموجب قانون العفو؛ والمرسوم ١٢٧٤ لعام ٢٠١٧ الذي ينص على الإفراج المشروط عن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين اتهموا بارتكاب جرائم خطيرة أو حُكموا فيها ولكنهم لم يقضوا في السجن أكثر من ٥ سنوات عقابا على هذه الجرائم والذين نقلوا إلى مرافق احتجاز بديلة خلال المرحلة السابقة وكذلك على إلغاء جميع أوامر الاعتقال الصادرة بحق أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بما في ذلك تلك التي صدرت بهدف تسليم المطلوبين. وأفادت الحكومة أن مجموع عدد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي المفرج عنهم من السجن حتى ٨ أيلول/سبتمبر بلغ ٢ ٥٩٠ فردا من أصل مجموع تراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٣ ٤٠٠ فرد على وجه التقدير.

٤٨ – وتستمر المناقشات البناءة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بهدف ضمان التنفيذ الكامل لجميع التدابير. ومن بين المسائل البالغة الأهمية التي ينبغي معالجتها منع اعتقال واحتجاز أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والبت في الإجراءات القضائية المعلقة (ولا سيما تلك المتعلقة بقانون العفو العام)، والإفراج عن جميع دعاة السلام المعينين، وعن أولئك الذين يُنظر في تعيينهم، فضلا عن تسوية طلبات تسليم المجرمين وفرادى حالات إصدار تأشيرات الإقامة الخاصة بالسلام للأفراد الأجانب في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

جيم – إعادة الإدماج

٤٩ – في الوقت الحاضر، تمثل إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي دون شك أكثر المهام أهمية في إطار الخطة الشاملة لتوطيد السلام. وتمثل المشاكل الخطيرة الناجمة عن الانشقاق المسلح في أجزاء عدة من البلد أو المحاولات التي تقوم بها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة غير الشرعية لإغراء المقاتلين السابقين بإمكانية الحصول على منافع كبيرة، تذكيرا بالآثار التي يمكن أن تترتب على الفشل. وعامل الوقت أساسي في هذا الصدد، إذ بعد مرور عشرة أشهر على توقيع الاتفاق النهائي، وفي حين يُحتفل بإلقاء السلاح بوصفه إنجازا عظيما، فإن الشعور بعدم اليقين، أو حتى بالقلق، إزاء ما يحمله المستقبل لا يزال يسيطر على العديد من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وعلى مدى الأشهر العديدة الماضية، أنجزت التجهيزات اللازمة في العديد من المجالات، وتم اتخاذ عدد من الإجراءات. أما اليوم، وباعتبار أنه من المقرر أن يتوقف الدعم الحكومي المقدم إلى المناطق الإقليمية فيما يخص الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، فإن عدم اليقين يجب أن يُستبدل بالثقة، والقلق بالتطلعات الإيجابية، ولا سيما فيما يتعلق بالمستقبل المثمر لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يتمتعون بخلفية في مجال الزراعة ويسعون إلى إعادة إدماج في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، فإن إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية سيكون له حتما تأثير على بعد آخر من أبعاد استعادة السلام في كولومبيا: عملية السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

إعادة الإدماج السياسي

٥٠ – لا تزال المحكمة الدستورية تنظر في قانون أيار/مايو ٢٠١٧ الذي يتضمن أحكاما تتصل بإعادة الإدماج السياسي. وكما ذكر أعلاه، فقد حدد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد، القوة الشعبية الثورية البديلة، العناصر الرئيسية لبرنامجه السياسي واستوفى الشروط التنظيمية اللازمة لكي يسجله المجلس الانتخابي الوطني كحزب سياسي. ومن بين ١١١ عضوا منتخبا في مديرية الحزب، تشكل النساء نسبة ٢٣ في المائة.

٥١ – وفي حزيران/يونيه، أنشئ مركز الفكر والحوار السياسي التابع لمعهد السياسات العامة والأبحاث بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء. ويقدم المركز الدعم التقني إلى الحزب السياسي الجديد ”القوة الشعبية الثورية البديلة“ في سياق لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ولجنة المصالحة الوطنية، فضلا عن الدعم التقني للمتحدثين المؤقتين الستة باسم الحزب الجديد في الكونغرس (الذين ليس لهم الحق في التصويت).

إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

٥٢ – اجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج بانتظام، ولكن لا يزال يتعين عليه الوفاء بمسؤوليته الرئيسية: تحديد استراتيجية شاملة لعملية إعادة الإدماج. ويمثل عدم وجود استراتيجية وخطة تنفيذ لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي تحديا خطيرا. وسيكون لوكالة إعادة الإدماج والتطبيع المعاد تشكيلها، التي نفذت خطة إعادة إدماج مبكرة، دور هام في تنفيذ إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فإنها تحتاج إلى موارد وقدرات تتماشى مع مهامها. ولا يزال يتعين إنشاء الوحدة

التقنية للوكالة المكلفة بإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بمشاركة مباشرة من المقاتلين السابقين، وكذلك تعيين مديرها.

٥٣ - ويعد توفير الظروف المعيشية الأساسية للمقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج جانبا رئيسيا من جوانب إعادة إدماجهم. وكان من المقرر أن تبدأ جهود إعادة الإدماج التي تركز على المجتمعات المحلية عند تحويل المناطق والنقاط إلى ذلك النوع من المناطق الإقليمية في ١٥ آب/أغسطس. ولا تزال مسؤولية إدارة المناطق تقع على عاتق مفوضية السلام حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، وستنتقل بعد ذلك إلى وكالة إعادة الإدماج والتطبيع. وبسبب التأخيرات اللوجستية الحاصلة على مدى الأشهر الثمانية الماضية، لم يُبنَ بشكل كامل سوى سبعة من أصل ٢٦ معسكرا للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولذلك، فإن أحد التحديات التشغيلية الرئيسية هو إنجاز الأعمال في المعسكرات، إضافة إلى ضمان استمرارية الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية، في مرحلة إعادة الإدماج. وتُعد الرعاية الصحية مسألة حساسة جدا نظرا إلى أن عددا كبيرا من المقاتلين السابقين يعانون من حالات مزمنة، كما يلاحظ في جماعات حرب العصابات التي تمر بعملية إعادة الإدماج. وهناك ١٧ حالة خطيرة جدا تتطلب اهتماما خاصا. وتحاول الوكالة، بالتعاون مع القوة الشعبية الثورية البديلة، العناية بتلك الحالات ولكنهما تواجهه تحديات لوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينفذ بعد البرنامج الذي يركز على الرعاية الصحية عالية التكلفة ومعالجة الإصابات التي لحقت بأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أثناء النزاع، والذي ينص عليه المرسوم ٨٩٩ لعام ٢٠١٧.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الوكالة جهودها على تنفيذ خطط إعادة الإدماج المبكرة التي تشمل الحصول على الخدمات الصحية والنفسية والمعاشات التقاعدية، والتعليم والتدريب المهني، والأنشطة الثقافية والرياضية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالدعم المالي، بدأت الحكومة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملية فتح حسابات مصرفية لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في المصرف الزراعي الكولومبي. ويعد وجود حسابات مصرفية شرطا أساسيا لتمكين الحكومة من تحويل المدفوعات (الدخل الأساسي، وبدل التطبيع لمرة واحدة، والدعم الاقتصادي للمشاريع الإنتاجية) التي يستحقها المقاتلون السابقون على مدى فترة ٢٤ شهرا. وأفادت الوكالة أن ٤٩١ ٩ شخصا من بين ٤٤٥ ١١ شخصا معتمدا لدى مفوضية السلام فتحوا حسابات مصرفية. وتلقت البعثة تقارير عن صعوبات في إكمال الوثائق والاعتمادات المطلوبة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، بدأ صرف المدفوعات للأفراد المستحقين لقاء دخلهم الأساسي وبدل التطبيع لمرة واحدة.

٥٦ - ويتمثل أحد التحديات الهامة التي يواجهها المجلس الوطني لإعادة الإدماج في العمل مع الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع لتحديد نموذج قابل للتطبيق لإعادة الإدماج الاقتصادي. وقد تميزت الفترة المشمولة بالتقرير ببدء اتخاذ عدد محدود من الإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي ٦ تموز/يوليه، قدمت الجامعة الوطنية نتائج تعداد اجتماعي اقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى المجلس الوطني لإعادة الإدماج. واستندت النتائج إلى دراسة استقصائية شملت ٠١٥ ١٠ فردا من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، من بينهم ٢٦٧ ٢ امرأة. وقد أظهرت

بعض النتائج الأولية أن ٦٦ في المائة من المقاتلين السابقين جاؤوا من المناطق الريفية؛ وأن ٧٧ في المائة أفادوا بأنهم دون مسكن؛ وأن ٦٠ في المائة أعربوا عن اهتمامهم بالأنشطة الزراعية الجماعية في حين ذكر ٣٩ في المائة أنهم يفضلون العمل في قطاع البناء والإسكان؛ وأن ٧,٥ في المائة من النساء في سن الإنجاب كن حوامل. وأشارت نسبة مئوية كبيرة من المجيبين إلى أنهم من أصل إثني (١٨ في المائة منهم اعتبروا أنهم ينتمون إلى شعوب أصلية و ١٢ في المائة اعتبروا أنهم منحدرون من أصل أفريقي)، مما يشير إلى ضرورة التنسيق الفعال مع السلطات والآليات الإثنية.

٥٧ - وفي ٤ تموز/يوليه، أُطلقت منظمة Ecomun، وهي منظمة تعاونية اجتماعية واقتصادية مشتركة تعنى بالأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، رغم أن نشاطها كان محدودا حتى الآن بسبب التأخير في تحديد استراتيجية لإعادة إدماج أعضائها اقتصاديا. وكان من بين الإنجازات الرئيسية لهذه المنظمة التدريب الناجح لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بلغ عددهم ٩٤٧ ٤ فردا، في مجال ''الاقتصاد التضامني'' (نماذج تعاونية) في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وقد نص اتفاق خريطة الطريق المبرم في ٢٩ أيار/مايو على إنشاء فريق عامل يكلف بالقيام، في غضون ٦٠ يوماً، بوضع مشاريع إنتاجية قابلة للاستمرار تنفذها منظمة Ecomun أو غيرها من المنظمات. وقد أنشئ الفريق العامل ولكنه لم يقدم استنتاجاته إلى المجلس الوطني لإعادة الإدماج. ومن جانبها، قامت وكالة إعادة الإدماج والتطبيع بزيارة ١٢ منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وصممت سبعة مشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجلس الوطني لإعادة الإدماج لدعم إيفاد الخبراء لتيسير وضع مشاريع إنتاجية مستدامة. وحتى الآن، لم يقدم إلى المجلس سوى عدد قليل من المشاريع الإنتاجية، يدعمها في المقام الأول المجتمع الدولي، وهي مشروع لبناء القدرات تموله مؤسسة كاريتاس النرويج وتعاونية Acuacop، وبرامج لحماية البيئة لفائدة أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في ميرافابي (مقاطعة أنتيوكيا) وميسيتاس وماكارينا (مقاطعة ميتا)، تدعمها وزارة البيئة والمجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الكولومبية للمقاتلين السابقين ودعاة السلام.

٥٨ - وثمة مشروع للإجراءات المتعلقة بالألغام، تنفذه منظمة تعنى بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية تتألف من أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية (Humanicemos)، بدعم من الوكالة الحكومية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام (إدارة الإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد) ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى توظيف ١ ٠٠٠ فرد سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

٥٩ - ويمكن للبعثة أيضاً أن تبلغ عن أمثلة على مبادرات اقتصادية أطلقها أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أنفسهم. وفي كولينياس (مقاطعة غوافياري)، بدأ أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مشروعاً يتعلق بالمحاصيل الغذائية وكذلك بالمواشي. وباستثناء أعمال بناء الصوبات الزراعية التي تمت بتمويل من منظمة غير حكومية، فإن ما تبقى من المبادرة نفذ بتمويل ذاتي. وفي أغوا بونيتا (مقاطعة كاكيتا)، تم تحديد خمسة مشاريع: تربية الأسماك، ومخبز، ومحل نجارة، ومتجر للأحذية، ومبادرة زراعية. وفي لاريفورما (مقاطعة ميتا)، يجري تنفيذ مشاريع لزرع بذور ساشا إنتشي بهدف تصدير الزيت المنتج من هذه البذور.

٦٠ - ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة إعادة الإدماج الاقتصادي إمكانية الحصول على الأراضي، وهو أمر لم يحدد بوضوح في الاتفاق النهائي. وينبغي على وجه الاستعجال إنشاء آلية ملائمة وسريعة لإصدار سندات ملكية الأراضي من أجل كفالة استمرارية المشاريع الإنتاجية للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية. ومن المهم أيضاً متابعة تنفيذ الالتزام الوارد في اتفاق خريطة الطريق والذي يشير إلى جرد للأراضي (قد يشمل الممتلكات المدرجة في قائمة جرد أصول الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي)، ستتم إتاحته للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمجتمعات المحلية لأغراض المشاريع الإنتاجية.

٦١ - وفي حين شاركت المقاتلات السابقات في برامج إعادة الإدماج المتاحة، فإن تنفيذ تلك البرامج لم يتناول بعد بوضوح الحالة الخاصة للمرأة. وقد سعت مبادرات محلية قامت بها منظمات نسائية إلى إشراك المقاتلات السابقات، كما في بوندوريس (مقاطعة غواخيرا)، حيث أتاحت رابطة النساء المنتجات للبن من بيريخا فرصاً للمقاتلات السابقات للمشاركة في الرابطة وفي مشاريعها.

٦٢ - وقد تم إخراج أربعة وثلاثين قاصرا من معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، بدأ ١٢٢ قاصراً من المنتسبين سابقاً إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (٦٦ فتاة و ٥٦ فتًى) عملية إعادة إدماجهم، مما يعني تسجيلهم كضحايا، وانضمامهم إلى البرنامج الخاص لإعادة الإدماج المعروف باسم ''طريقة مختلفة في الحياة'' (Camino diferencial de vida) والذي يقوده مكتب المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان، وتمكينهم من الاستفادة من البرنامج الإداري لاستعادة الحقوق. ولا يزال التنفيذ الفعال للبرنامج محدوداً، ولم يتم إطلاع الجمهور على تفاصيل محددة عن نطاقه وجدوله الزمني وتكاليفه وتمويله وطرائق الانتقال إلى برنامج الراشدين. ويبذل مكتب المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان جهوداً لمعالجة مسألة القُصر الذين غادروا المعسكرات خلال المراحل المبكرة من عملية إلقاء السلاح. وقد أخذت الحكومة الترتيبات اللازمة لاستمرار توفير الرعاية لما مجموعه ١١٨ قاصراً، بما في ذلك عن طريق مؤسسات الرعاية المؤقتة (٢٢)، وجمع شمل الأسر (٤٤)، والأسر الحاضنة (٥)؛ ومراكز الرعاية المؤقتة (لا يزال ١٩ قاصراً في المراكز التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة). وبالإضافة إلى ذلك، اختار ١٠ قاصرين العودة إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، بينما انتقل ١٨ قاصراً آخرين بلغوا ١٨ عاماً من العمر إلى برنامج الراشدين. ولا تزال الجهود المبذولة لدعم القاصرين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية مستمرة. ومع ذلك، لا يزال من الصعب تحقيق الوصول الشامل إلى الحماية والرعاية الصحية والتعليم والأنشطة الترفيهية. كما لا تزال برامج إعادة إدماج الأسر التي لديها أطفال صغار معلقة.

٦٣ - وأجرت وزارة الصحة عملية توصيف صحي في المناطق والنقاط. أما الخدمات الصحية، فقدمت في تلك المناطق والنقاط في البداية عن طريق المراكز المتنقلة للرعاية الصحية الأساسية والأفرقة المتنقلة، واقتصرت على الخدمات الصحية الأساسية. ومثلت الصعوبات اللوجستية ونقص الإمدادات بعضا من التحديات المصادفة في تنفيذ البرامج الصحية.

٦٤ - وقد أصبح نحو ٩ ٧٥٥ شخصاً منتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي، مما يمثل خطوة جزئية ولكنها هامة في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية. وتشير تقديرات البعثة إلى أن عددا أقل

قدره ٨٤٠ ٣ فرداً من المقاتلين السابقين انتسب إلى الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية بسبب محدودية المعلومات المتاحة في المناطق المحلية فيما يتعلق بعملية الانتساب واستحقاقاتها.

خامسا – هياكل البعثة

ألف – المراقبون الدوليون

٦٥ – في ١٠ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد نشرت ٤٢٨ مراقباً دولياً من ١٩ بلداً، من بينهم ٤٩ امرأة (نسبة ١١ في المائة)، من أصل قوام مأذون به يبلغ حده الأقصى ٤٥٠ فرداً.

٦٦ – وبغية كفالة الانتقال السلس إلى بعثة التحقق، طلبت البعثة أن يبقى في الميدان عدد من المراقبين أقل بقليل من القوام الذي يبلغ حده الأقصى ١٢٠ مراقباً والمأذون به في القرار ٢٣٧٧ (٢٠١٧)، وذلك حتى نهاية مدة خدمتهم لكي يعملوا في بعثة التحقق. أما من تبقى من المراقبين، فستتم إعادتهم إلى الوطن في مواعيد متعاقبة ابتداء من ٢٥ أيلول/سبتمبر. وسيظل المراقبون المقرر إعادتهم إلى الوطن يزاولون مهامهم إلى غاية انتهاء ولاية البعثة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ثم سيركزون على مهام التسليم الإدارية ريثما يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لمغادرتهم البعثة.

٦٧ – وفي ١٨ آب/أغسطس، تُوفي مراقب من شيلي من جراء حالة مرضية مفاجئة. وأشادت البعثة بتفانيه وما قدمه من خدمات.

باء – موظفو التنسيق والموظفون الفنيون

٦٨ – استقدمت البعثة ما مجموعه ٩٦ من الموظفين المدنيين الدوليين، أي ٨٦ في المائة من القوام المأذون به، و ٧٨ موظفاً وطنياً من القوام المأذون به البالغ ١٠٠ موظف، و ٥٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يعادل ٩٣ في المائة من القوام المأذون به. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، بلغت نسبة النساء ٤٨ في المائة من الموظفين المدنيين في البعثة.

جيم – دعم البعثة

٦٩ – بالنسبة لعمليات الآلية الثلاثية للرصد والتحقق، اتفقت حكومة كولومبيا والأمم المتحدة على ترتيبات تقاسم التكاليف التي تتقاسم بموجبها الأمم المتحدة والحكومة تكلفة الدعم وفقا لقرارات مجلس الأمن المنطبقة، بما فيها القرار ٢٣٠٧ (٢٠١٦).

٧٠ – وقد بلغت البعثة وحكومة كولومبيا المراحل النهائية من المفاوضات بشأن طلبات التوريد المعلقة الخاصة بتوفير أماكن العمل وخدمات النقل والاتصالات، ومذكرة التفاهم التي تحكم ترتيبات تقاسم التكاليف من أجل إتمام المعاملات المعلقة لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

٧١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز عنصر دعم البعثة على ثلاثة من أبعاد عملية إلقاء السلاح: توفير الدعم الجوي والنقل البري لأغراض عمليات التخلص من مخابئ الأسلحة؛ وتوفير الدعم لعمليات الطيران ومراقبة التحركات من أجل النقل الآمن للأسلحة والذخيرة إلى بوغوتا، وتوفير الدعم اللوجستي والتقني لتعطيل الأسلحة التي جُمعت من خلال عملية إلقاء السلاح.

٧٢ - وجرى التركيز في هذه الفترة أيضاً على كفالة استمرارية العمليات بينما تنتقل البعثة من وضعها الحالي، التي تعتمد فيه بدرجة كبيرة على الخدمات المقدمة من الحكومة، إلى وضع بعثة التحقق، حيث سيتم الاعتماد بالكامل على ترتيبات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. ويعمل عنصر دعم البعثة على تجهيز عقود البعثة من خلال إجراء مفاوضات مباشرة مع البائعين الحاليين لكفالة استمرارية دعم النقل البري، ويعمل أيضاً على وضع الخيارات المتصلة بالمكاتب وأماكن إقامة الموظفين لكفالة استمرارية العمليات في المواقع المحلية البالغ عددها ٢٦ موقعاً بعد ٢٥ أيلول/سبتمبر، وهو التاريخ الذي يُتوقع أن ينتهي فيه الدعم الحكومي. وفي بعض المواقع المحلية البعيدة عن المراكز السكانية، تعمل البعثة على إيجاد الحلول المناسبة للظروف الصعبة، بما في ذلك مياه الشرب وتوافر السلع والخدمات وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية.

دال - السلوك والانضباط

٧٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تركيز جهودها المتصلة بالسلوك والانضباط على تدابير الوقاية، من قبيل تعزيز دورات التدريب التمهيدي وتوفير دورات تدريبية لتجديد المعلومات والقيام بزيارات رصد يقوم بها فريق السلوك والانضباط إلى المكاتب الإقليمية والمواقع المحلية. وشرعت البعثة في تحديد أماكن تواجد العناصر الفاعلة الحكومية المعنية بتقديم المساعدة إلى الضحايا، بما يشمل تواجدها محليا في المناطق التي يُنشر فيها أفراد البعثة.

٧٤ - وخلال فترة ولاية البعثة، تم الإبلاغ عن حالتين من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وُجد أن إحداهما غير مدعمة بأدلة مثبتة، في حين يجري حالياً النظر في الحالة الثانية في المقر. وجرى أيضاً إبلاغ مكتب المدعي العام بهاتين الحالتين. وبعد أن أجرى المكتب تحقيقاته، أغلق كلتا القضيتين ورفض توجيه أي تهمة في هذا الصدد.

هاء - السلامة والأمن

٧٥ - في ٥ تموز/يوليه، أفرج عن أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كانوا أفراد جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مقاطعة غوافياري قد أخذوه رهينة لأكثر من شهرين، دون أن يصاب بأذى. ومع ذلك، وبالنظر إلى الشواغل الأمنية المستمرة، فإن القيود المفروضة سابقا على تنقل موظفي الأمم المتحدة غير الضروري بدون حراسة لا تزال تطبق في مناطق من مقاطعات كاوكا وغوافياري وميتا وكاكيتا. وتبعاً لتقيم المخاطر الأمنية الذي أجري للبعثة، من المتوقع أن يتراوح مستوى المخاطر المتبقية فيما يتصل بمعظم التهديدات المحددة (عمليات الخطف، وهجمات المخربين، والنيران المتقاطعة، والمظاهرات العنيفة) بين المنخفض والمتوسط. ومن منظور إدارة الأمن، اعتُبرت الأنشطة المقررة للبعثة قابلة للتطبيق في حال تنفيذ تدابير إدارة المخاطر ذات الصلة تنفيذا كاملا. ولا يزال خطر الألغام الأرضية يطرح مخاطر كبيرة في بعض المناطق.

٧٦ - وطوال فترة ولايتها، كان للبعثة هيكل أمني موحد قدمت لها في إطاره إدارة شؤون السلامة والأمن، بالاشتراك مع الفريق القطري، التنسيق والمشورة في مجال السلامة والأمن. وقد تطور هذا النهج على مدى فترة الولاية، فيما جرى تنقيح المفهوم على مستوى المقر وفي الميدان على السواء. ونظرا إلى أن

الهيكل الأمني الموحد قد أثبت فائدته، فمن المستصوب الاستمرار العمل به في البعثة المقبلة، وتحليل ما ينطوي عليه من إمكانات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في حالات مماثلة.

سادسا – ملاحظات

٧٧ – ستنهي بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ولايتها في ٢٥ أيلول/سبتمبر بعد إنجاز المهمتين الموكلتين إليها من مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أن دورها في تنسيق أعمال الآلية الثلاثية للرصد والتحقق في مجال وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية ودورها المحدد فيما يتعلق بالإشراف على إلقاء السلاح قد أسهما في التنفيذ الناجح للأحكام ذات الصلة من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، الذي تم من خلاله إنهاء ما يزيد على خمسة عقود من النزاع بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ودولة كولومبيا. وإن الدعم القوي الموحد المقدم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي وتفاني موظفي البعثة وعملهم الجاد والإرادة السياسية القوية لكلا الطرفين بشكل خاص جعلت هذه الإنجازات الأولية أمرا ممكنا. وستركز ملاحظاتي على الدروس المستفادة من البعثة، التي قد تكون مفيدة للأمم المتحدة في المستقبل.

٧٨ – وأود أن ألفت الانتباه إلى ما أبداه مجلس الأمن منذ البداية من التزام وثقة فيما يتعلق بالعملية عندما استجاب لرغبة حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في توفير عملية سلام تابعة للأمم المتحدة تُقدم الدعم إلى عملية السلام الخاصة بهما. واستطاعت المنظمة في هذه الحالة تقديم استجابة سريعة ومرنة مصممة لتلائم الخصائص التي تتسم بها الحالة في كولومبيا. وأبدى المجلس حصافة عندما استثمر في عملية السلام في مرحلة مبكرة، حيث أنه أعرب عن شعوره بالثقة بالرغم من أن التوصل إلى تسوية نهائية لم يكن مؤكدا، فيسر بالتالي بشكل كبير الاضطلاع بالأعمال التحضيرية في أوانها، مما شكل عنصرا هاما من عناصر النجاح في تنفيذ الولاية. والجدير بالذكر أنه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما اتُّخذ القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي أنشئت بموجبه البعثة وأُذن فيه للأمين العام بالبدء في الأعمال التحضيرية في الميدان، كان لا يزال أمام الطرفين عدة أشهر لإبرام اتفاقهما النهائي لوقف إطلاق النار وثمانية أشهر للتوقيع على اتفاق سلام نهائي. وتبين أن اللجوء إلى عملية التكليف بولاية ”على مرحلتين“، تنطوي على أعمال تحضيرية تليها ولاية أكثر تفصيلاً توفر فيها جميع المعلومات، التي اعتمدتها أيضاً بعثة التحقق، يمثل ممارسة فعالة. وأثني على المجلس لاستخدام هذا النهج، وكذلك لتزويد البعثة بولاية واضحة ومحددة زمنيا وقابلة للإنجاز.

٧٩ – وإن الإدماج الكامل من الناحية التشغيلية لعملية سلام تابعة للأمم المتحدة ضمن آلية ثلاثية تشمل الطرفين في اتفاق للسلام هو بلا شك أحد العناصر المبتكرة لانخراطنا في كولومبيا. أما ما استتبع ذلك من فرص وتحديات، فينبغي تحليله من منظور إمكانية انطباقه على عمليات سلام أخرى وخلال المفاوضات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار، بذل الطرفان جهودا هامة من أجل بناء الثقة بينهما. وقد اتُبع النهج نفسه في مرحلة التنفيذ، مما اسهم بدرجة كبيرة في نجاح العملية. ويعود الالتزام القوي باتفاق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية على الأقل جزئيا إلى الأداء الفعال للآلية. وبشكل إجمالي، فقد استفادت البعثة إلى حد كبير من شراكتها مع الطرفين، مما يسر إلى حد كبير إدارتها لولاية معقدة في أراض نائية ووعرة دون المساس بالاستقلال، الأمر الذي اتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لمصداقية عملية التحقق التي اضطلعت بها.

٨٠ - وتعد ترتيبات الدعم غير مسبوقة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة من حيث أن أداء الآلية الثلاثية، بالإضافة إلى الجوانب الهامة لبدء النشر الميداني والإبقاء عليه، كان يخضع لترتيبات تقاسم التكاليف مع حكومة كولومبيا، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٧ (٢٠١٦). وقد تطلب ذلك الأخذ بنهج مبتكرة في تقديم الخدمات الضرورية إلى البعثة والآلية، مع قيام الحكومة بالدور الأساسي في توفير السلع والخدمات للآلية. وتطلب التوصل إلى كل من الاتفاقات الإطارية مع حكومة كولومبيا مناقشات متعمقة امتدت إلى الأيام الأخيرة للبعثة. وفي الوقت نفسه، فقد تمت الاستفادة خلال بدء تشغيل البعثة من التدابير الإدارية الدائمة المأذون بها التي تنظم إدارة الموارد البشرية وشراء السلع والخدمات.

٨١ - وعلى الرغم من أن البعثة تتألف في المقام الأول من مراقبين من خلفيات عسكرية وشُرَطِيَّة يؤدون مهاما تتعلق برصد وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح وتنسيق آلية الرصد والتحقق، فإن العنصر المدني فيها قام بمهام بالغة الأهمية في مجال الاتصال والتواصل والإعلام، وهي مهام مكنت البعثة من العمل على نحو وثيق مع النظراء الحكوميين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وساهمت الأنشطة التي نفذتها البعثة في مجال التواصل مع جميع شرائح المجتمع الكولومبي في تعزيز توافق الآراء دعما لوجود البعثة وأهمية تنفيذ وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح، على الرغم من استمرار النقاش داخل المجتمع فيما يتعلق بالعناصر الأخرى من اتفاق السلام النهائي. وكان من المهم ضمان طوال فترة ولاية البعثة التنسيق والاتصال الكافيين بين عنصرها المدني وعنصر المراقبين فيها، بسبل منها تبادل المعلومات وإجراء تحليلات مشتركة للحالة والتواصل المشترك مع أصحاب المصلحة.

٨٢ - وكما سبقت الإشارة، فإن فريق الأمم المتحدة القطري وفر قدرات تشغيلية لا تقدر بثمن من أجل إنشاء البعثة، وواصل دعم عملها طوال فترة ولايتها. وإنني على ثقة من أن العلاقات الجيدة جدا بين البعثة والفريق القطري، الذي بدوره يتولى مسؤوليات هامة فيما يتصل بدعم تنفيذ اتفاقات السلام، ستتعزز أكثر في إطار بعثة التحقق المقبلة. ويمكن أن توفر هذه التجربة مثالا مفيدا للطريقة التي يمكن بها لعمليات السلام أن تعمل جنبا إلى جنب مع فريق قطري تابع للأمم المتحدة، حتى في حال عدم وجود تكامل هيكلي.

٨٣ - وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بمراقبين، ولا سيما لبلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فإن الدعم الإقليمي القوي لعملية السلام، فضلا عن المجموعة الواسعة من البلدان المساهمة بمراقبين، قد عزز مصداقية البعثة وفعاليتها. كما أود أن أنوه بالبلدين الضامنَيْن لعملية السلام، كوبا والنرويج، والبلدين الداعمين، شيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٨٤ - وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري وامتناني لجميع المراقبين والموظفين المدنيين السابقين والحاليين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وكذلك إلى ممثلي الخاص لكولمبيا، جان أرنو، لتفانيهم في خدمة قضية السلام في كولومبيا. وتمثل الطلبات الموجهة من الطرفين إلى الأمم المتحدة لإجراء المزيد من التحقق، ولا سيما من خلال بعثة التحقق المقبلة، دليلا على الثقة التي ولدتها بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا من خلال ما اتسمت به من جدية وحياد في عملها.

٨٥ - ولا تزال عملية السلام في كولومبيا مصدرا للأخبار الطيبة والأمل بالنسبة للبلد والعالم. ويمكن أن تشكل إنجازات الطرفين مثالا يقتدى به في عمليات السلام الأخرى التي يتم الاضطلاع بها في أماكن أخرى من العالم، وهي تستحق بالغ التقدير والاعتبار. إلا أن توطيد السلام سيتطلب التزاما مستمرا من جانب الأطراف كافة. وتشكل ولاية بعثة التحقق والمسؤوليات المسندة إلى منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا في إطار اتفاق السلام النهائي توفر فرصة لمواصلة المسيرة في دعم عملية السلام بقيادة كولومبية.